

"نموذج توكيل"

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

نموذج التوكيل غير متاح حيث سيتم عقد الجمعية العامة عن بُعد عبر وسائل التقنية الحديثة (منصة تداولاتي).
بإمكان المساهمين المسجلين في خدمات تداولاتي التصويت عن بعد على بنود جدول أعمال الجمعية العامة. علماً بأن التسجيل والتصويت في خدمات تداولاتي متاح مجاناً لجميع المساهمين .
ونود الاحاطة بأنه سيكون هناك بث مباشر للجمعية وذلك عن طريق الرابط المتاح في نظام تداولاتي.
في حال وجود أي استفسار يرجى التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين عبر البريد الالكتروني IR@nahdi.sa، هاتف
0126535353

وتقبلوا منا وافر التحية والتقدير،،

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 2025/03/13

تبلغ مقدم من مجلس إدارة شركة النهدي الطبية للمساهمين الكرام

المحترمين

السادة أعضاء الجمعية العامة في شركة النهدي الطبية

وفقاً لما نصت عليه المادة (71) من نظام الشركات والتي تتطلب أن يقوم مجلس الإدارة بتبليغ جمعية المساهمين عند انعقادها بالأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها. وبيانها كالآتي:

1. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة النهدي للنقلات والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية نقل بضائع لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (7,258,149) ريال. (مرفق)
2. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة النهدي للإستثمارات التجارية والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (350,000) ريال. (مرفق)
3. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة النهدي للإستثمارات التجارية والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (300,000) ريال. (مرفق)
4. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة النهدي للإستثمارات التجارية والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (700,000) ريال. (مرفق)
5. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة راي العلم الطبية، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ صالح سالم أحمد بن محفوظ مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية لتقديم خدمات تحاليل طبية للشركة وشركاتها الشقيقة لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (210,105) ريال. (مرفق)
6. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة المحمل لخدمات المرافق والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ صالح سالم أحمد بن محفوظ وعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الإله سالم أحمد بن محفوظ مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية خدمات صيانة لمرافق المبنى الرئيسي للشركة لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (810,570) ريال. (مرفق)
7. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة أسواق البحر الأحمر المحدودة والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ صالح سالم أحمد بن محفوظ وعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الإله سالم أحمد بن محفوظ مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (1,050,000) ريال. (مرفق)

8. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبداللطيف بن علي السيف مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية لتبادل خدمات النقاط المكتسبة من برامج الولاء لكلا الشركتين لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (13,100,000) ريال. (مرفق)
9. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والأستاذ عبدالرحمن عبدالله عامر النهدي، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية استشارات عقارية، لمدة سنة ميلادية واحدة بمبلغ (500,000) ريال. (مرفق)
- هذا المستند لغايات تبليغ الجمعية العامة بالتعاملات للأطراف ذات العلاقة وليس لتصويت المجلس عليهما.

السيد/ صالح بن سالم بن محفوظ – رئيس مجلس الإدارة	Saleh Bin Mahfouz.
السيد/ عبدالله بن عامر منيف النهدي – نائب رئيس مجلس الإدارة.	
السيد/ عبد الإله بن سالم بن محفوظ. عضو غير تنفيذي.	
السيد/ياسر بن غلام بن عبدالعزيز جوهري. عضو تنفيذي.	
السيد/عبداللطيف بن علي بن عبداللطيف السيف. عضو مستقل	
السيد/ رومين بييرادوارد فوج. عضو مستقل	Eng. Romain Voog
السيد/ جنيد عظمت باجوا. عضو مستقل	Junaid Bajwa.

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة النهدي الطبية حول التبليغ المقدم من مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة النهدي الطبية

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة النهدي الطبية ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") ووفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل أنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل مجلس إدارة شركة النهدي الطبية ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤوليات شركة النهدي الطبية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد بيان الإدارة المرفق (الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد بصورة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمان التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، وليس بغرض إبداء استنتاج حول فاعلية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ الذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود المنفذة ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) المنفذة ذات الصلة؛
- على أساس العينة؛ الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المنفذة المذكورة في التبليغ.
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، مع مبالغ المعاملات المفصّل عنها في إيضاح ٢٩ في القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

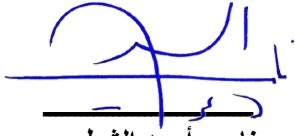
بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد عليه (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي إلتزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

عن شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية


ناصر أحمد الشطيبي
رقم الترخيص ٤٥٤



جدة، في ٢٣ مارس ٢٠٢٥ م
الموافق ٢٣ رمضان ١٤٤٦ هـ



تقرير لجنة المراجعة السنوي للجمعية العامة عن العام المالي ٢٠٢٤م

السادة / مساهمي شركة النهدي الطبية المحترمين

تحية طيبة وبعد،

تسر لجنة المراجعة في شركة النهدي الطبية - شركة مساهمة عامة - أن تتقدم بتقريرها السنوي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م والمتضمن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها، وذلك بناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

■ هيكل لجنة المراجعة:

تتألف لجنة المراجعة من ثلاث أعضاء، عضو مجلس إدارة مستقل، وعضوين من خارج المجلس. تم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بقرار مجلس الإدارة للشركة خلال عام ٢٠٢٤م، ولمدة سنتين، وتم تحديد مهام اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها من قبل الجمعية العمومية للشركة وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية ذات العلاقة، وعقدت اللجنة سبع اجتماعات خلال العام المالي ٢٠٢٤م.

إن لدى لجنة المراجعة ميثاق عمل متوافق مع نظام الشركات ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة السوق المالية وقد تمت الموافقة عليه من قبل الجمعية العمومية العادية.

أعضاء لجنة المراجعة:

تتكون لجنة المراجعة من الأعضاء التالية أسمائهم:

طبيعة العضوية	صفة العضوية	الاسم
رئيس اللجنة	عضو مجلس إدارة مستقل	أ. عبد اللطيف بن علي السيف
عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس	د. وائل كمال عيد
عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس	د. ابو بكر علي باجابر *
عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس	أ. وليد بن عبدالله تيمرك *

* صدر قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٢م بتعيين الأستاذ/ وليد بن عبد الله تيمرك (من خارج المجلس) عضواً بلجنة المراجعة بدلاً عن العضو الدكتور/ أبو بكر علي باجابر (من خارج المجلس) وذلك حتى نهاية الدورة الحالية ٢٠٢٦/١٠/٠٤م.

ص (١) من (٣)



ملخص بأهم مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٤:

■ التقارير المالية:

- دراسة القوائم المالية الأولية الربع سنوية والقوائم المالية السنوية للشركة والمتعلقة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م ورفع التوصية لمجلس الإدارة باعتمادها.
- مراجعة الإجراءات والسياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد القوائم المالية إضافة إلى مراجعة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية وذلك وفقاً للمعايير والأنظمة ذات العلاقة.
- البحث في أي مسائل مهمة أو مسائل يثيرها مراجع الحسابات المستقل أو المراجع الداخلي أو إدارة الشركة فيما يخص القوائم المالية.

■ مراجع الحسابات المستقل:

- مراجعة أنشطة وخطة عمل مراجع الحسابات المستقل والتأكد من فعالية أعمال المراجعة مع مراعاة القواعد والمعايير ذات الصلة.
- التحقق من استقلالية مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته.
- دراسة معايير تقييم عروض خدمات مراجعي الحسابات المستقلين لمراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ورفع توصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجع الحسابات المستقل.
- مناقشة ومتابعة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الإدارة المقدم من قبل مراجع الحسابات المستقل.
- التأكد من تعاون الإدارة التنفيذية مع مراجع الحسابات المستقل وتمكينه من أداء عمله إضافة إلى التأكد من عدم وجود أي قيود أو صعوبات تواجه عمليات المراجعة.

■ المراجعة الداخلية:

- التأكد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية والتحقق من توفر الموارد اللازمة لأداء مهامها.
- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.
- الرقابة والإشراف على عمليات إدارة المراجعة الداخلية وفقاً للخطة المعتمدة لها.
- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من تعاون الإدارة التنفيذية مع المراجع الداخلي وتمكينه من أداء عمله إضافة إلى التأكد من عدم وجود أي قيود أو صعوبات تواجه عملية المراجعة الداخلية.

ص (٢) من (٣)



■ الالتزام:

- رفع تقارير عن المستجدات وأهم المواضيع التي تم مناقشتها في اجتماعات اللجنة إلى مجلس الإدارة.
- مراقبة مدى التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- مراجعة التعاملات المقترحة أن تجريها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة إضافة إلى مراجعة ملخص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي حدثت خلال عام ٢٠٢٤م والموضحة في التقارير المالية للشركة ورفع مرياتها وملاحظاتها - إن وجدت - إلى مجلس الإدارة.

التواصل مع مجلس الإدارة

لم يتم اكتشاف أي تعارض بين اللجنة ومجلس الإدارة خلال السنة.

نتائج تقييم نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

بناءً على ما قامت به لجنة المراجعة من أعمال خلال عام ٢٠٢٤م، وما قدمته إدارة الشركة، وإدارة المراجعة الداخلية، ومراجع الحسابات المستقل فإنه لم يتضح للجنة وجود ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة، حيث ان نتائج الفحص وفرت ضمانات مقبولة بشأن فاعلية وكفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة وصحة العمليات والإعداد والعرض العادل للتقارير المالية وكذلك الامتثال للقوانين واللوائح. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن ان يوفر تأكيداً مطلقاً لتحقيق اهداف نظم ضوابط الرقابة الداخلية.

رئيس لجنة المراجعة

عبد اللطيف بن علي السيف

ص (٣) من (٣)